المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد: 04، العدد: 02 (2020)، ص262-273

الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية: من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة ودبلوماسية الوفود (1958–1960)

The Provisional Government in International Forums: Through the United Nations General Assembly and the Diplomacy of Delegations (1958-1960)

عمر بوضربة
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)
omar.bouderba@univ-msila.dz

معلومات المقال
تاريخ الارسال: 2020/12/04
تاريخ القبول: 2020/12/07
تاريخ النشر:2020/12/09
الكلمات المفتاحية:
✓ الحكومة المؤقتة
✓ الجمعية العامة للأمم المتحدة
✓ الدبلوماسية الجزائرية
✓ المحافل الدولية

الملخص:
سنحاول من خلال مقالنا هذا أن نتناول جهود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتدويل القضية الجزائرية من خلال سعيها الدؤوب لتسجيل القضية الجزائرية ومناقشتها بشكل دوري في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك من خلال دبلوماسية الوفود أو الزيارات التي كان يؤديها أعضاؤها للبلدان الصديقة والشقيقة للحصول على الدعم المادي والمعنوي وخاصة الدبلوماسي للدفع بعملية تدويل القضية الجزائرية وتمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير واستعادة سيادته.

Article info
Received :04/12/2020
Accepted:07/12/2020
Publication:09/12/2020
Key words:
✓ Interim government
✓ United Nations General Assembly
✓ Algerian diplomacy
✓ international forums

Abstract:
Through our article, we will try to address the efforts of the Provisional Government of the Algerian Republic to internationalize the Algerian issue through its relentless endeavor to register the Algerian issue and discuss it periodically in the United Nations General Assembly, as well as through the diplomacy of delegations or visits that its members used to perform in friendly and brotherly countries to obtain material and moral support Especially the diplomat, to push for the process of internationalizing the Algerian issue and to empower the Algerian people for their right to self-determination and restore their sovereignty.

. مقدمة:

تكثّف الحضور الدولي للثورة الجزائرية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة ولا أدلّ على ذلك حضورها القوي في أشغال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ومختلف المؤتمرات الإقليمية العربية والإفريقية بالخصوص بل وحتى في العالم الغربي الرأسمالي، بالإضافة إلى الزيارات الرسمية وغير الرسمية التي جسّدت بدورها الحضور الدولي للحكومة المؤقتة، وسنستعرّض هنا تطور القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أن نعرّج على أهم الزيارات الرسمية التي أدّتها وفود حكومية رفيعة ح.م.ج.ج في الفترة الممتدة من سبتمبر 1958 إلى بداية سنة 1960.

2. القضية الجزائرية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة

1.2. إستراتيجية ج.ت.و لتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

تصدّرت مسألة تدويل القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة لائحة أولويات السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، وذلك منذ إصدار أول بيان لها "**بيان أول نوفمبر 1954**"، فبعد التعريف بأبعاد القضية الجزائرية وبطبيعة الثورة التي تشهدها على أنّها تستهدف التخلص من السيطرة الاستعمارية الفرنسية، وحشد الدعم من أقرب الحلفاء الطبيعيين للشعب الجزائري وهي الدول العربية والدول المستقلة حديثا، اندفع الوفد الخارجي في وقت مبكّر باتجاه كواليس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك من أجل دحض أطروحات الحكومة الفرنسية التي تعتبر "**حرب الجزائر مسألة داخلية**".

وفي هذا الإطار كان أبرز نشاطين دبلوماسيين لجبهة التحرير الوطني خلال سنة 1955 هو إرسال مذكرة لمجموعة كولومبو (الباكستان، سيلان، الهند، بورما، إندونيسيا) لدعم تسجيل ثم دراسة القضية الجزائرية والتونسية والمغربية في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وسعى الوفد الخارجي للمشاركة في مؤتمر الدول الآفروآسيوية بباندونغ الأندونيسية في شهر أفريل1955 والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر من ذات السنة، وحاولت ج.ت.و من خلال حضور هاذين المحفلين الدوليين الرد على الإدعاءات الفرنسية وتصوير قضية خلافاتها مع الحكومة الفرنسية على أنّها "**حالة اعتداء**" وليست قضية تمرد في إطار "**الداخل الفرنسي**"، كما سعت إلى تأكيده الهيئات الفرنسية الرسمية وغير الرسمية [1].

لم يخدم الواقع الدولي الثورة الجزائرية عند انطلاقتها في نوفمبر 1954 من أجل طرح القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد اتسم هذا الواقع بالنفوذ الفرنسي وبنجاح الحكومات الفرنسية –منذ 1830– في طمس معالم الدولة الجزائرية وتغييبها دوليا ولجوئها إلى المغالطة والتضليل، وتوقيت اندلاع الثورة الجزائرية –نوفمبر1954– فالثورة الجزائرية عند بداية أشغال الدورة التاسعة في سبتمبر 1954

كانت في طور الإعدادات الأخيرة ولم تكن قد اندلعت بعد، وفي نوفمبر 1954لم يكن صدى الثورة قد بلغ مسامع القوى الحليفة لقضايا التحرر، وهو ما جعل الدول الإفريقية والآسيوية بما فيها الدول العربية تتردّد سنة 1954 .في تقديم القضية الجزائرية إلى جانب قضيتي تونس والمغرب الأقصى لدراستها في الأمم المتحدة في إطار برنامج الدورة العاشرة لجمعيتها العامة.

ونظرا للتموقع القوي لفرنسا في مجلس الأمن الدولي بحكم أنّها من الأعضاء الخمس الدائمين المتمتّعين بحقّ النقض–الفيتو– فقد ركّزت ج.ت.و جهودها لتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم على جمعيتها العامّة، رغم أنّ إقناع هذه المؤسسة الأممية لم يكن بالأمر الهيّن، وذلك نظرا لما تتمتّع به فرنسا من دعم أمريكي حاولت استغلاله لترهيب الكتلة الأفروآسيوية من الإقدام على الدفع بالقضية الجزائرية في جدول أعمال ج.ع.للأمم المتحدة، ثم فيما بعد اقتراح مشاريع لوائح لفائدة ج.ت.و، فمثل هذا الضغط والتهديد يمكن استنباطه مثلا من خلال تصريح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون فوستر دلاس يوم 1957/02/04 عندما صرّح بمناسبة انعقاد أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر 56/ 1957 قائلا: "**إنّ الو.م.أ مقتنعة بأنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يمكن أن تُقدّم أية لائحة عملية حول القضية الجزائرية. أتمنّى أن لا تُحاول ذلك، الوضع في الجزائر معقّدٌ جدا...**" [2].

لكن ج.ت.و لم تيأس فجنّدت لجنة التنسيق والتنفيذ أكفأ إطاراتها لإحداث اختراقات في صفوف الحلفاء الطبيعيين لفرنسا، وذلك بالنفاذ إلى الأوساط القريبة من صنع القرار بالدول الغربية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وإيطاليا وألمانيا الغربية، ومحاولة استمالة بعض رجال الأعمال وتجار الأسلحة لتتمكّن فيما بعد من كسب ثقة أحزاب سياسية وتعاطفها مع القضية الجزائرية ومطالبتها بالحل السلمي وتطبيق حق تقرير المصير على الشعب الجزائري [3]، وإدراكا منها بأنّ الدعم الذي تنشده سيكون من دول العالم الثالث فقد ركّزت جهودها عليها لإحداث الفارق في الأمم المتحدة.

وقد بذل الجزائريون جهدا كبيرا للحصول على الدعم لتدويل القضية الجزائرية في هيئة عالمية نُظِّر لها للعب دور حامي السلام العالمي ومحرر الشعوب المستعمرة، فقدّموا بواسطة حسين آيت أحمد ومحمد يزيد مذكرة لرؤساء الدول المجتمعة في باندونغ تضمّنت طلبا لعرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة بتسجيلها في جدول أشغال جمعيتها العامة، وتم تقديم مذكرة أخرى لزعماء الدول الثلاث: يوغسلافيا، مصر والهند، المجتمعين في بريوني اليوغسلافية يوم 18جويلية 1956، المذكرة التي أمضاها كل من: فرحات عبّاس ، محمد لمين دبّاغين ،أحمد فرنسيس ومحمد يزيد، بعد لقائهم للزعماء: تيتو وعبد الناصر ونهرو، وقد أعلنت ج.ت.و في مذكرتها شروطها في السّلام ووقف إطلاق النار [4].

2.2. في الدورة الثالثة عشر 1958

انعقدت هذه الدورة في ظروف مميّزة جدا والتي طبعها حدثان بارزان هما أحداث ماي 1958 التي أطاحت بالجمهورية الفرنسية الرابعة وصعود الجنرال شارل ديغول إلى السلطة، والذي وعد بتسوية "**المشكل الجزائري**" و بـ "**إحلال السلم**" في ظرف 6 أشهر، وأمّا الحدث الثاني فكان جزائريا وتمثّل في تشكيل الحكومة المؤقتة في 1958/09/19 والتي اعتبرتها جبهة التحرير الوطني بمثابة إعلان عن الجمهورية الجزائرية، وهو ما رحّب به الشعب الجزائري، وسعيها لاستعادة استقلالها وأخذ مكانها في الساحة الدولية باعتبارها بلد ذو سيادة، وتمكّنت ح.م.ج من الحصول على عديد الاعترافات من الدول العربية بالخصوص [5].

كانت سنة 1958 حافلة بالنشاطات الدبلوماسية فمن جانب الثورة الجزائرية نشير إلى مؤتمر القاهرة للتضامن الأفروآسيوي وقمة أكرا وصولا إلى مؤتمري طنجة وتونس، وفي الجهة المقابلة اعتلاء الجنرال شارل ديغول سدّة الحكم بفرنسا وإعداده لسياسة شاملة لمواجهة مد الثورة الجزائرية عسكريا اقتصاديا واجتماعيا سياسيا ودبلوماسيا.

في خضم هذه النشاطات سجّلت القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشر، وهو ما احتج عليه مندوب فرنسا قائلا: "**إنّ إعادة فتح نقاش عبثي وبدافع للإيذاء هو غير مناسب إطلاقا في ظرف أبدت فيه الحكومة الفرنسية رغبتها بشكل صريح لتكريس كل جهودها للتسوية اللازمة وتسعى جاهدة لترجمة هذه الرغبة إلى فعل**" [6].

نوقشت القضية الجزائرية في ديسمبر 1958 خلال عشرة اجتماعات متتالية، وفي ظل مقاطعة الوفد الفرنسي للمناقشات بشأن القضية الجزائرية، وقدّم مشروع القرار الوحيد في هذه الدورة حول الجزائر من طرف 17 دولة من إفريقيا وآسيا (وثيقة232 **A/C I/ L**) يوم 12 ديسمبر تضمّن الإشارة إلى القرارات المصادق عليها في الدورتين الحادية عشر والثانية عشر، وأهم ما ورد فيه الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وسجّل مشروع القرار استعداد الحكومة المؤقتة الجزائرية للتفاوض مع الحكومة الفرنسية في إطار السعي لإيجاد حل سلمي، وهي الفقرة التي ستحذف من المشروع باقتراح من دولة الملايا من أجل أن يصوت وفدها ووفود دول أخرى على المشروع [7].

وحول سياسة الحكومة المؤقتة وأهدافها في الجمعية العامة تحدثت جريدة المجاهد في مقال بعنوان "**شيء جديد في الأمم المتحدة**" إذ تناولت فيه الأهداف التي عمل الوفد الجزائري على بلوغها في هذه الدورة باتفاق مع الدول العربية والأفروآسيوية منها:

– أن تكون المناقشة واللائحة واضحتين لا أثر فيهما للغموض الذي عانته قضيتنا في الدورات السابقة، بحيث لا يبقى أي التباس في اعتراف العالم بوجود حرب قائمة بين الجزائر وفرنسا.

– العمل على الاعتراف بالحكومة المؤقتة –اعترافا ضمنيا– في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

– الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ووجوب التفاوض بين الطرفين لوضع حد لهذه الحرب [8].

ورغم ذلك لم يتمكّن هذا المشروع من نيل أغلبية الثلثين حيث صوّت لها 35 مقابل رفض 18 بينما امتنع 28، وبهذا رفض المشروع بسبب صوت واحد وترتّب عن ذلك عدم صدور أي توصية أو قرار بشأن القضية الجزائرية في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبرغم ذلك فإنّ مؤشرات تحوُّل إيجابي سجّلت في هذه الدورة ولعلّ أهمها: – ارتفاع عدد الدول المؤيدة للقضية الجزائرية وحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال في الجمعية العامة من 28 سنة 1955 إلى 35 صوتا في 1958.

– انخفاض عدد المؤيدين للموقف الفرنسي بالثلث خلال فترة أربع سنوات (1955–1958) [9].

وهي مؤشرات مطمئنة لدبلوماسية ج.ت.و وتحمل ضمانات لتطور موقف الأمم المتحدة التي اتسم بالفشل في إيجاد حل للقضية الجزائرية، يضمن للشعب الجزائري حقوقه المشروعة لكن تعقد المشكل الجزائري والمساندة الدبلوماسية لحلفاء فرنسا عرقل إصدار قرارات واضحة وصريحة تلزم فرنسا بالتفاوض وفق مبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير المصير [10].

3.2. في الدورة الرابعة عشر 1959

جاء انعقاد هذه الدورة في ظروف خاصّة طبعها تصريح رئيس الجمهورية الفرنسية ديغول يوم 1959/09/19 والذي اعترف فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، ويمكن القول أنّ تصريح ديغول جاء في سياق تطور تدويل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لذا فقد شكّكت الحكومة المؤقتة في مرامي مبادرة ديغول الذي لا زال لا يعترف لا بجبهة التحرير ولا بحكومتها المؤقتة كممثلين شرعيين للشعب الجزائري، وبالتالي فقد اعتبرت المبادرة مناورة جديدة ومحاولة للتشويش على أشغال الجمعية العامة المقبلة على مناقشة القضية الجزائرية مرة أخرى [11].

وإدراكا منها لأهمية إحباط مرامي المناورة الديغولية قرّرت الحكومة المؤقتة الرد على خطاب الرئيس الفرنسي، فرحبّت بالاعتراف الفرنسي ولكنّها اشترطت فتح محادثات حول طرق أو كيفيات تطبيق حق تقرير المصير، ولضبط الضمانات المتعلّقة بوقف إطلاق النار، كما عيّنت المسجونين الخمسة بفرنسا

وهم أعضاء في الحكومة المؤقتة كمفوّضين عنها في أي محادثات مرتقبة، لكن الحكومة الفرنسية لم تأخذ بعين الاعتبار اقتراحات ح.م.ج.ج [12].

جرت جلسة مناقشة القضية الجزائرية يوم الاثنين 1959/11/30 في غياب الوفد الفرنسي بينما حضرها الوفد الجزائري، ويمكننا الآن أن نعرض بعض وجهات نظر الوفود العربية المشاركة في هذه الدورة. افتتح الجلسة مندوب تونس ببيان جاء فيه "**لا شك أن اعتراف الجنرال ديغول على رؤوس الملأ بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، الذي يمثل منعرجا حاسما في السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، وفي 09/28/ 1959 أعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية قبولها لحكم الشعب في ضبط مستقبل الجزائر السياسي وذلك حسب الصور الثلاث التي حدّدها ديغول في خطابه، وبذلك الإعلان برهن قادة الثورة الجزائرية على اعتدالهم ورغبتهم في السلم**".

أما مندوب السعودية فصرّح بأنّ: "**حل الخلاف يكون بالاتفاق مع الحكومة الجزائرية حول الضمانات الخاصّة لوقف القتال وبالاستفتاء وإما بتفويض الأمر إلى منظمة الأمم المتحدة**"، **وصرّح مندوب الجمهورية العربية المتحدة فقال: "على الأمم المتحدة أن تُشجّع فرنسا والجزائريين على التفاوض حول تسوية نهائية لخلافاتهم وضمان حرية مطلقة بالنسبة لممارسة حق تقرير المصير**". وأكّد ممثل المملكة الأردنية على ضرورة تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير بقوله: "**إن تقرير المصير حق طبيعي وأن المناقشات الرامية لضبط صيغ تطبيقية ينبغي أن تسبق التسوية المتعلّقة بإيقاف القتال**"، أمّا العراق فرأى مندوبه" **أن اتفاق الطرفين على مبدأ تقرير المصير غير كفء، ينبغي أن يتحصل الشعب الجزائري على ضمانات تخص الصيغة التي ستطبق بها هذا المبدأ، لذا يجب الشروع فورا في مفاوضات بين الطرفين**" [13].

من خلال ما سبق يتبيّن أنّ المناقشات بشأن القضية الجزائرية تركّزت حول إمكانية وسبل تطبيق حق تقرير المصير على الشعب الجزائري مثل شروط إيقاف القتال، وبعد نهاية الأشغال والتصويت أصدر الوفد الجزائري في الأمم المتحدة بلاغا أبدى فيه ارتياحه ورضاه عن مواقف أغلبية دول الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ التي ساندت وجهة نظر الحكومة المؤقتة الجزائرية، خاصّة فيما يتعلّق بعدم إمكانية الفصل بين المحادثات من أجل وقف القتال في الجزائر وبين شروط تطبيق تقرير المصير، ورغم عدم حصول لائحة مندوب باكستان على أغلبية الثلثين من مجموع أصوات الجمعية العامة لكي تصبح توصية من ذات الجمعية، وذلك بسبب المناورات وعمليات الضغط التي قامت بها مجموعة الدول الحليفة لفرنسا التي وقفت إلى جانب الموقف الفرنسي وعارضت بشدة المصادقة على أي لائحة مهما كان شكلها [14].

4.2. في الدورة الخامسة عشر 1960

جرت الدورة في أواخر 1960 وبداية 1961 بعد أن انضمت عديد الدول الإفريقية المستقلّة سنة 1960 إلى الجمعية العامة، وهو معطى إيجابي ساهم في طرح مشاريع لوائح سجلت تطورا نوعيا في معالجة ومناقشة القضية الجزائرية في الهيئة الأممية، وقد وضحت جريدة المجاهد ما قيل في جلسات الدورة في مقال بعنوان: " **الجزائر في جلسات الافتتاح**" **حيث ذكرت أنّ: "موضوع الجزائر سيطغى على الدورة التاريخية لجمعية الأمم المتحدة وذلك لأن شعوب العالم المكافحة وقواه التقدمية في كل مكان تدرك أهمية الدور الطلائعي الذي تقوم به الثورة الجزائرية بنضال الشعوب المضطهدة، وتشعر بمسئوليتها التاريخية تجاه التضحيات الجسيمة التي ما انفك الجزائريون يقدمونها منذ 7 سنوات لا من أجل استقلال الجزائر فحسب بل من أجل مبدأ الحرية وتقرير المصير لكل دولة**". ولتحقيق تدويل القضية الجزائرية لابد أن يكون هناك تعاون عربي يتمثّل في قطع العلاقات العربية السياسية والاقتصادية مع فرنسا، وتعمل جاهدة على إجلاء قواعد الحلف الأطلسي... ويكون بالاعتراف بالحكومة المؤقتة وكذا التضامن الإفريقي [15].

ألقى محمد يزيد في هذه الدورة خطابا عرض فيه الوضع الحالي للجزائر، ثم تلاه مندوب برمانيا ثم مندوب العراق الذي أيّد القضية الجزائرية وطلب من الأمم المتحدة أن تقوم بعمل حاسم لحلّها، أمّا مندوب الأردن فشرح الأوضاع التي دعت لتوقف المفاوضات بين الطرفين في مولان في جوان 1960، ودعا مندوب الجمهورية العربية المتحدة الأمم المتحدة أن تعمل بحزم لحل القضية الجزائرية وتمكّن الجزائريين من ممارسة حقّهم في تقرير المصير، ونفس المطلب أكّد عليه مندوبا تونس والمغرب محذرين من مغبة التباطؤ في الحل السلمي وتجنيب المنطقة مخاطر الانزلاقات التي لا تُحمد عقباها. وطُرحت الفقرات للتصويت بالتتالي وكانت نتيجتها الإجمالية مع اللائحة 47 دولة ومعارضة 20 دولة وامتناع 28 فاستطاعت بذلك أن تنال أغلبية الثلثين [16].

لم تكتف الحكومة المؤقتة بالتدويل من خلال تسجيل ومناقشة القضية الجزائرية من خلال الجمعية العامة فحسب، بل حاولت استغلال مسألة اللاجئين في تأليب الرأي العام الدولي في الهيئة الأممية تجاه الحكومة الفرنسية، من خلال تمرير مشاريع لوائح مع حلفائها العرب والأفروآسيويين لتصبح توصيات في اللجنة الاجتماعية، وهو ما نجحت فيه بشكل كبير جدا في 8 نوفمبر 1959حيث صادقت اللجنة الاجتماعية للأمم المتحدة بـ 67 صوتا مقابل امتناع 4 مندوبين على توصية قدّمها مندوبو المملكة الليبية وتونس والمملكة المغربية، وطلبت التوصية من المحافظة السامية للاجئين مواصلة جهودها لفائدة اللاجئين

الجزائريين في تونس والمغرب الأقصى، كما صادقت ذات اللجنة بـ 55 صوتا وامتناع 20 مندوبا على لائحة تدعو إلى تسهيل العودة الطوعية للاجئين إلى بلدهم. هذا التطور أحرج كثيرا الحكومة الفرنسية التي اتهمت ح.م.ج.ج باستغلال مأساة اللاجئين في الدعاية الواسعة في العالم، من أجل تحصيل معونات مادية كبيرة استحوذت على معظمها ج.ت.و حسبما ورد في وثائق صادرة عن الحكومة الفرنسية [17].

3. الزيارات أو دبلوماسية الوفود

وظفت الحكومة المؤقتة دبلوماسية الوفود من خلال الزيارات الرسمية التي قادت رئيسها ووزرائها وموفدوها إلى مختلف الدول الشقيقة طلبا لمزيد من الدعم المادي والدبلوماسي، وفي هذا الإطار ذكر الرئيس فرحات عبّاس في بيان السياسة العامة: "**إن الزيارات التي قامت بها ح.م.ج.ج. إلى الدول العربية وضع كل دولة أمام مسئولياتها، لقد شرحنا لهم ضخامة مشاكلنا ومدى خطورة أوضاعنا وكذا حددنا طبيعة المساعدات المنتظرة منهم، وهو ما كانت له نتائج معتبرة إن على الصعيد المادي أو السياسي**" [18].

وتتمثل أهم الزيارات الحكومية في الفترة المعنية بالدراسة 1959/58 في:

1.3. الزيارة الرسمية إلى الصين الشعبية وإلى الفيتنام الشمالي خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1958

وقد قادها الوزيران بن يوسف بن خدّة ومحمود شريف [19]، وكانت استجابة لدعوة تلقتها ح.م.ج.ج من الحكومة الصينية، وعند تقييمها لأهمية الحدث اعتبرت جريدة المجاهد الزيارة "**طورا جديدا في تاريخ علاقاتنا الدولية مع الخارج**" [20].

2.3. زيارة رئيس الحكومة فرحات عبّاس إلى جمهورية يوغسلافيا في جوان 1959

جاءت هذه الزيارة تلبية لدعوة من الحكومة اليوغسلافية وهي زيارة ناجحة عزّزت من المكاسب الدبلوماسية للحكومة.م.ج.ج. باتجاه المعسكر الاشتراكي، حيث علّقت جريدة المجاهد على الزيارة قائلة: "**وتعتبر يوغسلافيا أول بلد أوربي عّبر عن مساندته للكفاح التحريري الجزائري بمثل هذه القوة، وبمثل هذه الصراحة، وبمثل هذا الحماس، وبمثل هذه الرسمية، ونحن لا نشك أن الأمّة اليوغسلافية إذ تفعل ذلك، فلأنها تعرف أن كفاحنا شبيه بالكفاح الذي قادته المقاومة اليوغسلافية، وعلى رأسها الماريشال تيتو، ضد الاحتلال الأجنبي..**" [21] ، ورغم تهديدات الحكومة الفرنسية بهدف إلغاء الزيارة إلا أنّها تمّت في موعدها وهو ما أثار حفيظة الفرنسيين [22].

3.3. زيارة البعثة العسكرية الجزائرية إلى الصين الشعبية مارس/أفريل 1959

جاءت الزيارة تلبية لدعوة رسمية من الحكومة الصينية باسم رئيس الحكومة من نائب رئيس الحكومة

ووزير الدفاع، قادها عن الحكومة. م.ج.ج كاتب الدولة عمر أوصديق، ودامت أسبوعين كاملين بدءا من 30 مارس1959، وتم خلالها دراسة تجربة الثورة الصينية ضد الاستعمار وعملائه، وإمكانية الاستفادة من خبرات القادة الصينيين وتجاربهم في تطوير الكفاح الثوري الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي [23].

4.3. زيارة وفد عن الحكومة .م.ج.ج إلى ليبيا 12 فيفري 1959

ترأس وفد ح.م.ج.ج فرحات عبّاس وضمّ كلا من وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم ووزير الاتصالات عبد الحفيظ بوصوف ووزير الثقافة أحمد توفيق المدني وإبراهيم مزهودي، وحظي الوفد الجزائري باستقبال يليق بمكانة وسمعة الثورة الجزائرية [34].

5.3. زيارة وفد الحكومة المؤقتة.ج.ج.إلى المملكة العربية السعودية يوم 1959/03/06

برئاسة فرحات عبّاس، وعضوية الوزراء: كريم بلقاسم، أحمد توفيق المدني، أحمد فرنسيس، وكاتب رئيس الحكومة إبراهيم مزهودي، وقد أستقبل الوفد من قبل الملك سعود الذي قال قولته الشهيرة "**لستم جزائريين أكثر مني**"، تعبيرا منه عن مدى تضامنه ودعمه للثورة الجزائرية، ورغم أن الزيارة لم تجن منها الحكومة الجزائرية مكسبا ماديا باعتبارها زيارة مجاملة لقيادة المملكة لما لعبته من دور رائد في تدويل القضية الجزائرية، إلا أنها اكتست أهمية بالغة حيث ستسهم في تزايد الدعم السعودي للقضية الجزائرية في المحافل الدولية [25].

6.3. زيارة وفد ح.م.ج.ج.إلى الجمهورية العراقية في نهاية شهر أفريل 1959

والتي اعتبرتها جريدة المجاهد زيارة ناجحة وكلّلت بنتائج رائعة، إذ استقبل الوفد الحكومي الجزائري من طرف رئيس الجمهورية العراقية عبد الكريم قاسم، وجاء في البيان المشترك الذي أذاعته إذاعة بغداد أن "**العراق حكومة وشعبا يؤازر القضية الجزائرية بالأسلحة والأموال وفي الميدان العالمي..وعلى جميع الدول العربية وشعوبها أن تمد القضية الجزائرية بالمساعدة السياسية والمادية، وأن تكون هذه المساعدة سريعة وفعالة**" [26].

7.3. زيارة وفد عن الحكومة.م.ج.ج للمملكة الأردنية الهاشمية ماي 1959

جاءت هذه الزيارة تلبية لدعوة من الحكومة الأردنية، وقاد وفد الحكومة الجزائرية الرئيس فرحات عبّاس واستمرت الزيارة من 27 إلى 30 ماي 1959، وحظي خلالها الوفد باستقبال رسمي من قبل الملك حسين والحكومة الأردنية وأقيمت له حفلات استقبال رسمية وشعبية، بالإضافة إلى تخصيص زيارة للأماكن المقدسة في فلسطين القدس الشريف ومدينة الخليل [27]، كما سلّمت الحكومة الأردنية فرحات عباس صكا ماليا بقيمة 30 ألف دينار كدفعة أولى من المبالغ التي قررت الأردن المساهمة دعما للقضية الجزائرية،

وأصدرت قرارا بإعفاء جميع الصكوك والحوالات المالية التي يحوّلها مكتب ح.م.ج.ج في عمّان من التبرعات الأردنية من جميع الرسوم المالية التي تفرض في العادة على مثل هذه العمليات المالية [28].

8.3. زيارة وفد الحكومة المؤقتة ج.ج. إلى المغرب الأقصى في أواخر ماي 1959

من طرف الوزراء: كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وعبد الحميد مهري، وقد استقبل الوفد من طرف الملك محمد الخامس، الذي أكد للوزراء الجزائريين "**تضامن المغرب المطلق ملكا وحكومة وشعبا مع الجزائر المجاهدة**" [29].

9.3. زيارة الرئيس فرحات عبّاس إلى المملكة المغربية من 17 إلى20 أكتوبر 1959

حيث تحادث عدّة مرات مع الملك محمد الخامس والأمير مولاي الحسن والمسؤولين المغاربة [30]. والملاحظ على هذه الزيارات أنهّا كانت موجّهة أساسا باتجاه الدول العربية الشقيقة نظرا للروابط المتينة التي تربط الجزائر بهذه البلدان، الحضارية الثقافية والجغرافية، فبالإضافة إلى أن الدول العربية كانت المتنفس الرئيس بالنسبة للحكومة.م.ج.ج بحكم اعترافها بها، وبالتالي فإنّ هذه الزيارات كانت بهدف التشاور بشأن المستجدات على الساحة الدولية فيما يتعلّق بالقضية الجزائرية، ولضمان استمرارية الدعم المادي باتجاه الداخل واللاجئين والدعم المعنوي الدبلوماسي للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة في التحرك الدبلوماسي للثورة الجزائرية.

كما شكّلت الصين الشعبية ودول شرقي آسيا المقصد الثاني من حيث الأهمية، فحتى وإن كانت هذه الوجهة الثانية من حيث استقطابها لعدد الزيارات غير أنّ ما جنته ح.م.ج.ج منها يساوي أو يفوق محصّلة الزيارات التي خصّت بها الوجهة العربية [31].

وقيّم فرحات عبّاس رئيس ح.م.ج.ج في تقرير السياسة العامّة الذي أعده وصادقت عليه الحكومة يوم 20 جوان 1959، هذه الجولات والزيارات بالإيجابية، حيث ذكر: "**وفي ميدان السياسة الدولية فإن زياراتنا التي قمنا بها إلى نيويورك دلهي وكراتشي وإلى بلغراد مؤخرا أظهرت بأننا ميدانيا نكافح ونسجل نقاطا لصالحنا، ففي يوغسلافيا بالخصوص ومن خلال ما ورد في البيان المشترك سجّلنا نقاطا هامّة ضد الدبلوماسية الفرنسية** ...". وأضاف قائلا: "...**ونسجّل بالخصوص الزيارتين الهامّتين إلى الصين والفيتنام من طرف البعثة الحكومية والبعثة العسكرية، ودون التوقف عند أهمية المساعدات المادية المحصل عليها يمكننا القول أن هاتين الزيارتين فتحتا لثورتنا آفاقا جديدة، بحيث فتحت الطريق نحو موسكو...ولا ينبغي أن ننسى بأنّ الاتحاد السوفياتي يعد الفرصة الكبيرة للشعوب المستعمرة في كفاحها ضد الاستعمار من أجل الاستقلال، وبدونه ستنحاز الولايات المتحدة إلى صف الدول الاستعمارية مثلما**

حدث سنة 1918، وكما تخلت عن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق سان فرانسيسكو وهي نفس المبادئ التي تخلّت عنها سنة 1918 "مبادئ ولسون الأربعة عشر" [32].

4. خاتمة:

شكّل التدويل أولوية في العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1958 إلى وقف إطلاق النار في 19مارس 1962، وقد وظفت لذلك حكومة الثورة عدة آليات ووسائل من أهمها التركيز على مواصلة تسجيل ومناقشة المسألة الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ تسجيلها لأول مرة في دورة سبتمبر 1956، وقد أضافت الحكومة.م.ج.ج لمستها لملف التدويل من خلال نافذة الجمعية العامة حيث تعزز الوفد الجزائري بنيويورك بحضور الرئيس فرحات عباس وبعض الوزراء عند انعقاد دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما أعطى للمسألة الجزائرية زخما ومصداقية دولية لم تبلغها من قبل. كما شكّلت الزيارات الرسمية وشبه الرسمية التي كانت تقوم بها وفود حكومية بعضها بقيادة رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عبّاس وبعضها الآخر بقيادة وزراء إلى بلدان صديقة للثورة الجزائرية، إحدى وسائل العمل الدبلوماسي التي راهنت عليها الحكومة.م.ج.ج من أجل الحصول على الدعم المادي والدبلوماسي للمسألة الجزائرية في فترة حاسمة من عمر الصراع الجزائري الفرنسي خاصة في مواجهة مشاريع الجنرال ديغول عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا.

الهوامش:

1- أحمد بن فليس، **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**، رسالة ماجستير، فرع العلوم السياسية، تحت إشراف د.سليمان الشيخ، جامعة الجزائر، 1985، ص ص 338-339؛ أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني- من1-11-54 إلى19-09-1958**، رسالة ماجستير، إشراف جمال قنان، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2001-2002، ص 69.

2- محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص 116.

3- المرجع نفسه، ص ص 116-117.

4- ذكر بنيامين سطورا بأن فرحات عبّاس التقى تيتو في جويلية 1956 لكن عبّاس في كتابه " **تشريح حرب** " لم يشر إلى ذلك، وكذلك لم يشر رضا مالك إلى اللقاء واكتفى بالإشارة إلى توجيه مذكرة إلى الزعماء الثلاثة (تيتو، نهرو، عبد الناصر)، عد إلى:

Benjamin Stora - ZAKYA Daoud: **Ferhat Abbas Une Autre Algérie**, CASBAH Editions, Alger, 1995, p254

Ferhat Abbas: **Autopsie d'une guerre**, Ed LAURORE ,PARIS ,1980, p 183.

Rédha Malek: **L'Algérie à Évian, Histoire des négociations secretes 1956/1962**, Editions Dahlab, Alger,1995,pp28-29.

5- CAN:GPRA, boite5, dos:8, doc: MAE "La question Algérienne et l'ONU" 01/12/1960, p4.

6- CAN: "La question Algérienne et l'ONU", Ibid. pp:4-5.

7- محمد علوان: **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958)**، ترجمة:علي تابليت، سمير حشاني، عبد العزيز بوكنة، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث .1954/11/01، وزارة المجاهدين، الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر،2007، ص ص105-107.

8- المجاهد: "**شيء جديد في الأمم المتحدة**"، العدد 34 (1958/12/24)، ج2، ص3.

9- محمد علوان: المصدر السابق، ص ص105- 108.

10- للمزيد حول تقييم موقف الأمم المتحدة من القضية الجزائرية أنظر: محمد علوان: المصدر السابق ، ص ص 111- 113.

11- CAN: GPRA, boite5, dos:8, doc: MAE "La question Algérienne et l'ONU", p5.

12- للمزيد حول مبادرة ديغول في 1959/09/19 ينظر الفصل السابع من أطروحتنا للدكتوراه"**تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960**"،قسم التاريخ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة الجيلالي اليابس،2011/2010، وتقرير وزارة الخارجية 1960 في: 393.

-CAN: Ibid, "La question Algérienne et l'ONU", pp:5,6.

13- المجاهد: "**في الأمم المتحدة: معسكر الحرية ومعسكر الاستعمار وجها لوجه**"، العدد 57 (1959/12/15)، ج2، ص6-7.

14- المجاهد:"**بلاغ بعد نهاية المناقشة**"، العدد 57 (1959/12/15)، ج2، ص7.

15- المجاهد: "**الجزائر في جلسات الافتتاح**"، العدد 78 (1960/10/03)، ج3، ص2.

16- المجاهد: "**يوقظ نيام في الأمم المتحدة**"، العدد 85 (1960/12/19)، ج3، ص12.

17- كما اتهمت الحكومة الفرنسية ج.ت.و والحكومتين المغربية والتونسية بتضخيم أعداد اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب من حوالي: 50 أو 60 ألفا إلى 250 ألفا، أنظر:

ANOM:Fonds Ministériels:81F/197,dos:2,doc:6 "**Le problème des Réfugies Algériens Au Maroc et en Tunisie**" rapport du ministère de l'intérieure Française,pp: 1-5.

18- CAN: GPRA, MF G004,Op.Cit, "Rapport de Politique Générale" Ferhat Abbas.

19- CAN: CNRA, Ibid. "**Rapport d'activité du MAE**", 5/1/1960, P63.

20- المجاهد: "**نهضة الصين**"، عدد:33، 1958/12/08، والمجاهد:"**الجمهورية الصينية العتيدة قوة جديدة تكسبها الجزائر**"، العدد34، 1958/12/24.

21- المجاهد:"**يوغسلافيا أول بلد أوروبي يتحدى تهديدات ديبري ويؤكّد رسميا تضامنه مع الجزائر**"، عدد 44، 1959/06/14، والمجاهد: عدد45 ،1959/06/29, و:

CAN, GPRA, MF G004,Op.Cit,"**Rapport de Politique Générale** "Ferhat Abbas.

22- CAD :MAEF, Documents Diplomatiques Français-1959-Tome1 (1erjanveir-30 JUIN), Imprimerie Nationale, Paris, 1994, p643.

23- المجاهد:"**البعثة العسكرية للصين الشعبية: تعزّز التضامن العملي بين شعبي الصين والجزائر**"، العدد:39، 1959/04/02.

24- المجاهد: "**الملك والحكومة والشعب في ليبيا الشقيقة يقفون صفا متراصا وراء الجزائر المجاهدة**"، العدد:37، 1959/02/25.

25- المجاهد:"**المملكة العربية السعودية تكرم وفد الحكومة الجزائرية**"، عدد39: 1959/04/02.

26- المجاهد:"**مهمة وفد الحكومة الجزائرية في العراق تكلل بنجاح رائع**"، عدد01،1959/05/42.

27- عبد الرحمن بن العقون: **مذكراتي**،منشورات دحلب، الجزائر، د.ت ، ص ص 287- 288.

28- عمر صالح العمري: **الملك حسين بن طلال والثورة الجزائرية (1954-1962)**"**دراسة في الموقف الأردني**"، ط1، اربد، الأردن،2001، ص 22.

29- "المجاهد": عدد: 43، 1959/06/01

30- المجاهد :"**تاريخ الثورة في سطور**"، عدد خاص، 1959/11/01.

31- أغفل أرشيف وزارة الخارجية الحديث عن العديد من الزيارات الأخرى والتي أشارت إليها جريدة المجاهد، وسبب ذلك حسبما ورد في تقرير وزارة الخارجية هو تهميش الوزارة المكلفة بالعلاقات الخارجية وعدم إشراكها لا في برمجة ولا في عضوية وفود هذه الزيارات:

CAN:CNRA, Op.cit, MAE "**Rapport d'activité du MAE**", p63.

32- CAN, GPRA, MF G004,Op.Cit, "**Rapport de Politique Générale**", Ferhat Abbas.